



المساواة الآن

العمل النسائي 5-21
ملحق - أكتوبر/تشرين الأول 2007

أفغانستان: تفويض السلام والأمن: إيقاف عضوية ملالاي جوييا في البرلمان

دخلت ملالاي جوييا برلمان أفغانستان الجديد في سبتمبر/أيلول 2005 وهي تتعهد بالعمل على "حماية حقوق المضطهدين وضمان حقوق المرأة". وفازت بثاني أكبر عدد من الأصوات في مقاطعة فرح، وبذلك احتلت مقعدها في مجلس العموم (الولسي جرکه). ونظرا لصدوم ملالاي في نقد أمراء الحرب ونصرة حقوق المرأة، فإنها تُمنع بانتظام من الكلام في البرلمان أو تتعرض خطبها للبت، ونجت من عدد من المحاولات لاغتيالها، وتضطر إلى المبيت في أماكن مختلفة كل ليلة لكي تبقى على قيد الحياة.



ملالاي جوييا

وفي 21 مايو/أيار 2007 جرى تعليق عضوية ملالاي في البرلمان بسبب مقابلة أجرتها مع محطة تليفزيون أفغانية خاصة أعربت فيها عن أسفها لأن البرلمان الأفغاني أسوأ من حظيرة للحيوانات. وقد أوقفت عضويتها بموجب المادة 70 من النظام الداخلي للولسي جرکه. وكانت مواد النظام الداخلي يجري تنقيحها في ذلك الوقت ولم يتم بعد إقرارها من قبل البرلمان. ويُقترح في المادة 70 أن يخضع عضو الجمعية لإجراءات تأديبية في حالة ارتكابه عددا من المخالفات، منها "تخويف أحد الأعضاء وتهديده، والتشهير بالآخرين واتهامهم، وإهانة مسؤولي المجلس الإداري الحكوميين وأعضاء الأمانة العامة والمساس بهم". وبموجب المادة 70، يمكن إيقاف عضوية العضو لمدة يوم واحد ولعدد إضافي غير محدد من الأيام بناء على طلب المجلس الإداري (المؤلف من الحكومة المركزية والمكاتب المحلية) وموافقة الولسي جرکه. ولم تتم إحالة سلوك ملالاي إلى المجلس الإداري. وبدلا من ذلك، جرى إيقافها بعد تصويت الأغلبية برفع الأيدي في الولسي جرکه. وكتبت ملالاي مباشرة إلى المحكمة العليا للاعتراض على تعليق عضويتها وعلى الإجراء الذي أثير في تحقيقه. ويحمي الدستور الأفغاني حرية الكلام ويمنح للأعضاء الحصانة من المقاضاة على الآراء التي يعربون عنها في أثناء أداء واجبهم البرلماني. وسمعت ملالاي فيما بعد عن طريق إعلان تليفزيوني بأن قضيتها ستحال إلى المحكمة المختصة. بيد أنه ما زال لا يوجد ما يشير رسميا إلى الكيفية التي ستعالج بها قضيتها أو الموعد الذي ستنتظر فيه. وفي الوقت ذاته، لا تزال عضويتها في البرلمان معلقة، مما يترك دائرتها بدون من يمثلها بالشكل الملائم.

وتتعرض ملالاي باستمرار للتهديد والإيذاء سواء داخل البرلمان أو خارجه. وهي تروي كيف أن أعضاء في البرلمان يدعونها "مومسا" أو "عاهرة". وفي 7 مايو/أيار 2006 تكلم عضو البرلمان ألماظ خان عن الذكرى السنوية وإنجازات اليوم الذي استولى فيه المناضلون من أجل الحرية (المجاهدون) على السلطة من النظام الشيوعي الأفغاني، الذي أعقبه نشوب الحرب الأهلية بين مختلف الطوائف. وأتيحت لملالاي فرصة الكلام في هذه المناسبة. فعلقت على ادعاء السيد ألماظ بأن الفظائع التي ارتكبت خلال ذلك الوقت كانت أخطاء، وشجبتها بدلا من ذلك بوصفها أفعالا إجرامية. وأدى خطابها إلى أن يقذفها أعضاء البرلمان بزجاجات المياه وانتشرت التقارير على نطاق واسع بأن بعض البرلمانيين دعوا إلى اغتصابها وقتلها. ووفقا لما قاله عضو آخر في البرلمان، فقد أفيد بأن السيد رسول سيف، وهو نفسه أمير حرب سابق تتهمه منظمات حقوق الإنسان بارتكاب جرائم حرب، أمر أحد الأشخاص بالانتظار عند الباب لطعن ملالاي أثناء خروجها. ولكن أعضاء البرلمان الآخرين قاموا بحماية ملالاي وكونوا نطاقا بشريا حولها واستعانوا بحماية قوات الأمن.

وتطالب النساء الأفغانيات منذ سقوط الطالبان في أفغانستان بالمساواة في الحقوق وتسلمن الضوء على الحاجة الماسة إلى الأمن البشري. وفي مؤتمر قمة المرأة الأفغانية من أجل الديمقراطية، الذي نظمته المساواة الآن بالتزامن مع منظمات نسائية أخرى في ديسمبر/كانون الأول 2001، أوصت 40 من القيادات النسائية الأفغانية بإدراج المرأة في عملية صنع القرار وجميع عمليات السلام على الصعيد المركزي، وأعرين عن تأييدهن لمبادئ عدم التمييز على أساس نوع الجنس والسن والعرق والإعاقة والانتماء السياسي، ودعون إلى ضمان أجواء متممة بالسلامة والأمن للنساء والفتيات. وصدقت أفغانستان في مارس/آذار 2003 على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأصدرت في يناير/كانون الثاني 2004 دستورا جديدا ينص على المساواة في الحقوق للمرأة والرجل أمام القانون. غير أن النساء ما زلن مستهدفات بالعنف في أفغانستان وهن يُجرمن من المساواة في الحقوق والمساواة في التمتع بحماية القانون. ونشر صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في عام 2006 بحثا يوثق الانتهاك المنهجي لحقوق المرأة في أفغانستان، بما فيه العنف المرتكب ضد المرأة بإيعاز من جهات فاعلة حكومية كالجيش والشرطة، وذلك بأشكال منها البغاء القسري والزواج القسري والاعتصاب والاختطاف والاعتداءات الجنسية. وفي يونيو/حزيران 2007 قتلت صحفيتان وتلفت كثيرات غيرهما تهديدات بالقتل. وفي 25 سبتمبر/أيلول 2006، قتلت صفية أما جان، المديرية الإقليمية الجنوبية لوزارة شؤون المرأة في أفغانستان، خارج البوابة الأمامية لبيتها في قندهار. وفي الأشهر الأخيرة أجبر عدد كبير من مدارس البنات على إغلاق أبوابها بعد وقوع هجمات عليها.

ويعترف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره 1325 بالدور الحاسم الذي تؤديه المرأة في تعزيز السلام والأمن ويدعو إلى زيادة تمثيل المرأة في عملية اتخاذ القرارات. وقد انتخبت ملالاي جويبا على النحو الواجب لعضوية البرلمان ولم تكف عن رفع صوتها بانتظام وفي شجاعة دفاعاً عن حقوق الإنسان، إدراكاً منها أن احترام حقوق الإنسان أمر جوهري للسلام والأمن. وفي تعليق عضويتها تقويضاً للديمقراطية في أفغانستان كما أنه يشكل انتهاكاً لحقوقها فضلاً عن حقوق من تمثلهم.

إجراءات يُنصح باتخاذها

يُرجى الكتابة إلى المسؤولين المذكورين أدناه، والمطالبة بإعادة ملالاي جويبا إلى مقعدها في المجلس وإجراء تحقيق كامل في كيفية استبعادها من تمثيل دائرتها ومن المشاركة في الإجراءات البرلمانية. ويرجى تذكيرهم بأحكام الدستور الأفغاني الذي يضمن حرية الكلام والمساواة للمرأة. ويرجى الإصرار على حماية حق ملالاي جويبا وجميع أعضاء البرلمان الآخرين في الإعراب السلمي عن آرائهم وعلى تطبيق إجراءات لمنع قمع حرية الكلام والديمقراطية. كما يرجى دعوة هؤلاء المسؤولين إلى كفالة السلامة الشخصية لملالاي ولجميع الآخرين الذين يسعون من أجل حماية وتعزيز التمتع الكامل بحقوق الإنسان في ظل الدستور.

Yunus Qanooni	يونس قانوني	Justice Abdul Salam Azimi	القاضي عبد السلام عظيمي	President Hamid Karzai	الرئيس حامد قرزاي
Speaker of the House	رئيس المجلس	Supreme Court	المحكمة العليا	Gul Khana Palace	قصر غول خانة
Afghanistan National Assembly	الجمعية الوطنية لأفغانستان	Seahat Hama Microyana	سيهات هاما ميكرويانا	Presidential Palace	القصر الجمهوري
Wolesi Jirga	ولسي جرگه	Afghanistan	أفغانستان	Kabul, Afghanistan	كابول، أفغانستان
Kabul, Afghanistan	كابول، أفغانستان			president@afghanistangov.org	بريد إلكتروني

ويرجى توجيه نسخ من رسائلكم إلى:

Dr. Husn Banu Ghazanfar	د. حسن بنو غضنفر
Minister of Women's Affairs	وزيرة شؤون المرأة
Ministry of Women's Affairs	وزارة شؤون المرأة
Shar-e-naw	شار-اي-ناو
Kabul, Afghanistan	كابول، أفغانستان

والرجاء إبقاء المساواة الآن على علم بما تقومون به من أعمال وأن ترسلوا نسخاً من أي ردود تتلقونها إلى أحد العناوين:
Now, P.O. Box 20646, Columbus Circle Station, New York, NY 10023 USA
أو Equality Now, P.O. Box 2018 KNH 00202, Nairobi, KENYA
Equality Now, P.O. Box 48822, London WC2N 6ZW, UK